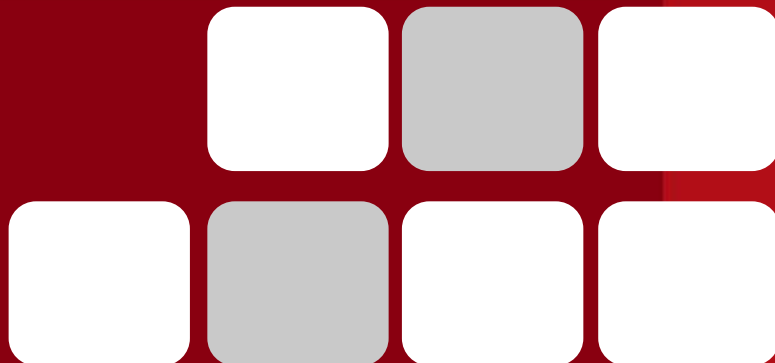


٤. أداء القطاع المصرفى

إصلاح هيكلى للبنوك
من خلال دمج البنوك،
لتصل البنوك العاملة
فى مصر إلى ٣٩ بنكاً
حتى مارس ٢٠٠٩.

٨٠٢ مليار جنيه قيمة
الودائع لدى البنوك
حتى أبريل ٢٠٠٩.

٦٩٦ مليار جنيه حجم
الائتمان المحلى حتى
أبريل ٢٠٠٩.



تطوير الجهاز المصرفي

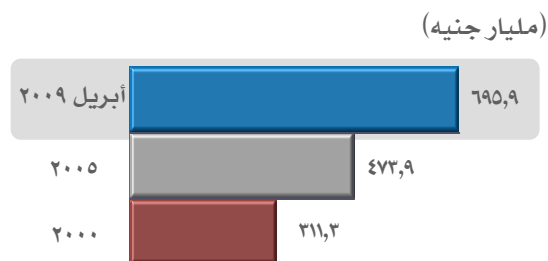
- القيام بدمج طوعى وإجبارى بين عدد من البنوك، مما أدى لانخفاض عدد البنوك العاملة فى مصر من ٥٧ بنكاً فى نهاية ٢٠٠٤ إلى ٣٩ بنكاً حتى مارس ٢٠٠٩.
- تعيين قيادات وكوادر مصرفية متميزة بالبنوك العامة لدعمها بالكفاءات والخبرات اللازمة لدفع عجلة التقدم خلال عام ٢٠٠٨.
- تم تطبيق مفهوم الرقابة بالمخاطر لضمان قوة وسلامة القطاع المصرفى خلال عام ٢٠٠٨.
- تطوير الإجراءات الخاصة بمعالجة أوضاع المتعثرين بما يعاون على التشغيل السريع خلال عام ٢٠٠٨ عن طريق:

- إنشاء قاعدة بيانات للعملاء المتعثرين بكل القطاعات (عام - قطاع أعمال عام - خاص) على مستوى الجهاز المصرفى المصرى، ويتم تحديثها شهرياً.
- مساندة البنوك لعمل تسويات جماعية مع كبار العملاء المتعثرين المؤثرين فى اقتصاد الدولة فى سبيل توفيق وجهات النظر.
- تسوية لنحو ٩٠٪ من مديونيات العملاء المتعثرين (لا تتضمن مديونيات قطاع الأعمال العام).
- سداد ٦٢٪ من المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام نقداً لبنوك القطاع العام التجارية، مع التزام وزارتى المالية والاستثمار بسداد المديونية المتبقية من حصيلة عمليات الخصخصة المستقبلية.

الائتمان المحلى

- ارتفع حجم الائتمان المحلى بالعملة المحلية ليصل إلى ٦٤١,٨ مليار جنيه حتى أبريل ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٤٥٩,٩ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٥.
- ارتفع حجم الائتمان المحلى بالعملة الأجنبية ليصل إلى ٥٤,١ مليار جنيه حتى أبريل ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ١٤ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٥.

٤٦,٨٪ زيادة فى إجمالي حجم الائتمان المحلى خلال الفترة (٢٠٠٥ - أبريل ٢٠٠٩)

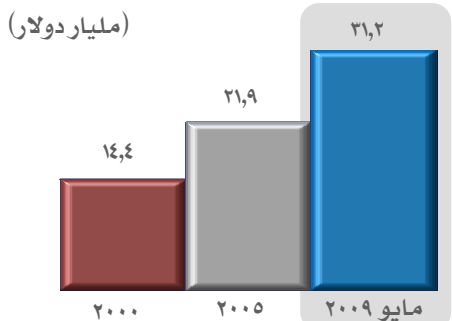


المصدر: البنك المركزى المصرى

صافى احتياطى النقد الأجنبى

- ارتفع صافى احتياطى النقد الأجنبى ليصل إلى ٣١,٢ مليار دولار فى مايو ٢٠٠٩ مقابل ٢١,٩ مليار دولار فى نهاية عام ٢٠٠٥.

٤٣,٥٪ زيادة فى قيمة صافى احتياطى النقد الأجنبى خلال الفترة (٢٠٠٥ - مايو ٢٠٠٩)



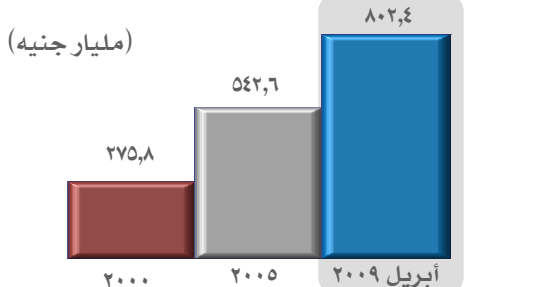
المصدر: البنك المركزى المصرى

الودائع

- ارتفع حجم الودائع الحكومية بنحو ١٥,٥٪ لتصل إلى نحو ٩٩,٨ مليار جنيه فى أبريل ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٨٦,٤ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٥.
- ارتفع حجم الودائع غير الحكومية بنحو ٥٤٪ لتصل إلى نحو ٧٠٢,٦ مليار جنيه فى أبريل ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٤٥٦,٢ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٥.

- ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية كنسبة من إجمالى الودائع إلى ٢٤,٣٪ فى أبريل ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٢١,٨٪ فى يونيو ٢٠٠٥.

٤٧,٩٪ زيادة فى إجمالي الودائع لدى البنوك (بخلاف البنك المركزى) خلال الفترة (٢٠٠٥ - أبريل ٢٠٠٩)



المصدر: البنك المركزى المصرى

تشمل الودائع غير الحكومية: ودائع قطاع الأعمال العام، قطاع الأعمال الخاص، القطاع العائلى، قطاع العالم الخارجى، طرح شيكات وحالات مشتراه.